Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

ويشير العلماء إلى أن "موطأ الإمام مالك"، يكاد يكون أول ما صنف فى الحديث الصحيح.

وقد عرف عن الإمام مالك أنه يتحرى الدقة فى اختيار أحاديث موطئه.

- الجامع الصحيح للبخارى، الذى قصد فى صحيحه إلى إبراز فقه الحديث الصحيح، وإظهار ما به من فوائد، وقد يكرر الحديث فى مواضع كثيرة، يشير فى كل موضع إلى فائدة مستنبطة.

- صحيح مسلم، وهو عالم ثقة جليل القدر، وقد سار فى صحيحه على أسلوب آخر، غير منهج البخارى فى صحيحه، فلم يقصد مسلم إلى فقه الحديث - كما قصد البخارى - بل قصد إلى إبراز الفوائد الإسنادية فى كتابه، وهو يروى الأحاديث فى أنسب مواضعها، ويجمع طرقه وأسانيده.

ويقال إن "مسلمًا" صنف كتابه من ثلاثمائة ألف حديث، واستغرق فيه خمس عشرة سنة، وما وضع شيئًا فى كتابه إلاّ بحجة، وما أسقط شيئًا إلاّ بحجة، فقد أخرج أحاديثه التى توفرّت فيها كل شروط الصحة، وكان يرى أن المعاصرة تكفى فى الاتصال، وإن لم يثبت اجتماع الراوى والمروى عنه. إلاّ أن البخارى لا يقرّ هذا الاتصال حتى يثبت اجتماعهما، فالإمام مسلم يشترط المعاصرة، ولكن البخارى يشترط اللقيا..

وليكن معلومًا أن شرط الإمام مسلم لا يقلل من شأن كتابه، وإن كان شرط البخارى أشد، إلاّ أنهما قد خرّجا فى صحيحيهما ما توفرت فيه شروط الصحة.

- مسند الإمام أحمد، وهو أحمد بن حنبل، أحد الأئمة الأربعة، وهو من أوائل من جمعوا الأحاديث، ومن تكلموا عن "الجرح والتعديل" وكان من الحريصين على السنّة، وعلى سلامتها، ويعتبر الإمام أحمد من أبرز علماء الإسلام، وقد رتّب الإمام أحمد، مسنده على حسب الرواة من الصحابة، وعلى الباحث فى المسند أن يكون على